تطبيع العلاقات اليابانية السوفيتية والموقف الأميركي منه ١٩٥٤-١٩٥٦

أ.م.د. كاظم هيلان محسن
جامعة البصرة/ كلية التربية

مهند سلمان صالح
جامعة البصرة/ كلية التربية

الملخص

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ أصبحت اليابان تحت الاحتلال والهيمنة الأميركية، وسلبتها معاهدة سان فرانسيسكو للسلام ومن بعدها المعاهدة الأمنية مع الولايات المتحدة جانب كبير من سيادتها. ولكن اليابان بعد عام ١٩٥٢ ارتسمت لنفسها نهج البناء الاقتصادي وهذا ما كان يفرض عليها الانفتاح على دول العالم من اجل استعادة مكانتها الإقليمية والدولية، وللبحث عن الأسواق التي كانت تحتاجها لتصريف بضائع صناعتها المتنامية. لذا بحثت اليابان عن تطبيع العلاقات مع الاتحاد السوفيتي، ورغم موقف الولايات المتحدة الرافض لإعادة العلاقات اليابانية السوفيتية، لكن اليابان نجحت في توقيع إعلان مشترك مع الاتحاد السوفيتي حققت فيه عدد من المكاسب السياسية والاقتصادية.

Abstract

Since the end of World War II in 1945 became Japan under American occupation and domination, and robbed the Treaty of San Francisco Peace Treaty and later the security with the United States a large part of their sovereignty. But after 1952, Japan adopted a policy of economic construction, and this is what was required by the openness to the world in order to restore its regional and international, and to search for markets that were needed for the disposal of goods growing industry. Therefore, Japan searched for normalization of relations with the Soviet Union, despite the position of the United States refuses to re-Soviet relations, the Japanese, but Japan has succeeded in signing a joint declaration with the Soviet Union has achieved the political and economic gains.

المقدمة

في السنة الأخيرة للحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) كانت دول الحلفاء بحاجة إلى دخول الاتحاد السوفيتي الحرب ضد اليابان التي استمر صمودها على الرغم من استسلام كل من ايطاليا في أيلول عام ١٩٤٣ والمانيا في نيسان ١٩٤٥، وذلك للاستفادة من موقعه، فضلا عن قوته البرية الكبيرة. واشترط السوفيت مقابل دخولهم الحرب ضد اليابان التي يرتبطون معها بمعاهدة عدم اعتداء منذ عام ١٩٤١[١] ، إعادة كل الجزر التي سبق وان استولت عليها اليابان اثر الحرب الروسية-اليابانية ١٩٠٤-١٩٠٥[٢] ، التي تشمل سخالين Sakhalin وجزر الكوريل Kurile [٣] ، فضلا عن شروط أخرى شملت الحصول على امتيازات في الصين، وضمنت هذه الشروط في اتفاقية يالطا السرية المبرمة في شباط ١٩٤٥[٤]، التي وقعها قادة دول الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وبريطانيا، وقد أُكد مضمون هذا الاتفاق في شروط إنذار بوتسدام الذي وجهه الحلفاء (الولايات المتحدة وبريطانيا والصين) إلى اليابان في السادس والعشرون من تموز ١٩٤٥، والذي رفضته اليابان في البداية، لكن فشلها في مواجهة القنابل النووية التي ضربت مدينتي هيروشيما Hiroshima وناكازاكي Nagasaki بالتوالي في السادس والتاسع من آب من العام نفسه، أدى إلى استسلامها وقبولها به. وهكذا فقدت اليابان الجزر الشمالية لصالح الاتحاد السوفيتي[٥].

عندما وقع الحلفاء مع اليابان معاهدة سان فرانسيسكو للسلام عام ١٩٥١[٦] ، رفض الاتحاد السوفيتي التوقيع عليها لأنها لم تتضمن مطالبه التي تمثلت في الاعتراف بسيادة الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية على الأراضي التي سيطرتا عليها بعد الحرب العالمية الثانية، وإعادة جزر ريوكو Ryukyu وبونين Bonin التي تسيطر عليها الولايات المتحدة إلى اليابان، وعدم بقاء قوات أجنبية على الأراضي اليابانية بعد دخول المعاهدة حيز التنفيذ، وعدم دخول اليابان في أي تحالف موجه ضد أية دولة قاتلت ضد اليابان، وفي الأخير طالب بمشاركة الصين الشعبية في المؤتمر[٧].

بعد معاهدة سان فرانسيسكو اتجهت اليابان إلى البناء الاقتصادي، الأمر الذي كان يتطلب إقامة علاقات اقتصادية واسعة مع دول العالم، فحاولت اليابان الانفتاح على العالم الخارجي لتوسيع رقعة الأسواق أمام تجارتها المتنامية، وللتخلص من الآثار السيئة التي تركتها الحرب العالمية الثانية على صورتها العالمية. وكان الاتحاد السوفيتي احد الدول الرئيسة التي سعت اليابان الانفتاح عليها، ولإقامة علاقات مع الاتحاد السوفيتي كان لابد من التوصل إلى حلول لمشكلات صعبة وقفت عقبة في طريق فتح مسار العلاقات بين البلدين. وكانت أهم هذه المشكلات هي مشكلة الجزر التي استولى عليها السوفيت بموجب اتفاقية يالطا وبوتسدام، والأسرى اليابانيون المعتقلون في السجون

السوفيتية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الذين رفض السوفيت الإفراج عنهم، فضلا عن الموقف الأميركي من إقامة اليابان –الحليفة لها– علاقات مع القطب العالمي المنافس لها.

هاتوياما والانفتاح على الاتحاد السوفيتي

شهدت اليابان في نهاية ١٩٥٤ تطورات داخلية مهمة، إذ أدت الضغوط الأميركية على رئيس الوزراء الياباني شيغيرو يوشيدا (Shigeru Yoshida) [٨] الرامية إلى إعادة تسليح اليابان وحادثة تفجير البكيني Bikini[٩] إلى استقالته في العاشر من كانون الأول ١٩٥٤، وتولى أشيرو هاتوياما Ichiro Hatoyama[١٠] رئاسة الوزراء[١١]، الذي كان يختلف في توجهات سياسيته الخارجية عن سلفه، ومن أهم القضايا التي كانت له وجهة نظر مختلفة هي مسألة إقامة علاقات دبلوماسية مع كل من الصين الشعبية والاتحاد السوفيتي؛ ودعوته إعادة النظر بالمعاهدة الأمنية[١٢] بين اليابان والولايات المتحدة؛ وأتباع سياسة خارجية مستقلة بعيداً عن التأثير الأميركي[١٣].

لم يكن الاختلاف في التوجهات السياسية لهاتوياما عن يوشيدا نابعا من فراغ، بل كانت هناك عوامل عدة ساهمت في إتباع هاتوياما سياسة مغايرة عن سلفه، فعلى المستوى الاقتصادي، وبعد انتهاء الحرب الكورية ١٩٥٠–١٩٥٣ –التي ساهمت بتدعيم الاقتصاد الياباني– وجدت اليابان نفسها بحاجة إلى أسواق جديدة لتصريف بضائعها التي ازدهرت بفضل الطلب الواسع عليها خلال حقبة الحرب الكورية، ولذلك طالبت اليابان الأميركيين فتح أسواقهم امام المنتجات اليابانية، الأمر الذي جوبه بالرفض، فكان على اليابانيين البحث عن أسواق أخرى غير الأسواق الأميركية. وعلى صعيد الظروف الدولية، ان انتهاء الحرب الكورية دون ان يحقق احد الإطراف المتحاربة نصراً حاسماً، فضلاً عن وفاة ستالين في الخامس من آذار ١٩٥٣ ووصول نيكيتا خروتشوف Nikita Khrushchev [١٤] إلى السلطة وانتهاجه سياسة قائمة على التقارب بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي، التي عرفت بسياسة (التعايش السلمي) Peaceful Coexistence [١٥] وانتهاء الصراع في الهند الصينية بعقد مؤتمر جنيف[١٦] في السادس والعشرون من نيسان ١٩٥٤، قد أسهمت في دفع اليابانيون للتطلع إلى سياسة جديدة ينفتحون بها اقتصاديا على اقل تقدير على دول العالم دون استثناء، وفي الوقت نفسه محاولة الخروج عن الهيمنة الأميركية على علاقاتهم الدولية[١٧].

بناء على هذه التحولات الداخلية والخارجية أعلن هاتوياما بعد يوم واحد من تسلمه السلطة، في مؤتمر صحفي أن السياسة الخارجية لليابان ستكون أولويتها إعادة العلاقات الدبلوماسية مع الصين الشعبية والاتحاد السوفيتي[١٨] ، وألحقه إعلان وزير الخارجية شيجوميتسو Mamoru Shigemitsu [١٩] الذي كان أكثر حذرا، فمع انه لم يعارض سياسة هاتوياما الجديدة، لكنه شدد على ضرورة الحفاظ على علاقات جيدة مع الولايات المتحدة والمعسكر الغربي. وقد أدرك كل منهما

ان الأميركيين سيعارضون توجهات سياستهم الخارجية الجديدة[٢٠] ، وفي محاولة منهم لتخفيف حدة المعارضة الأميركية المتوقعة، التقى شيجوميتسو في السابع والعشرين من كانون الأول السفير الأميركي في اليابان جون اليسون John M. Allison[٢١] وحاول إقناعه بالتوجهات اليابانية الجديدة، فشرح له أن الانعطافة اليابانية تجاه دول المعسكر الشرقي ستخدم العلاقات الثنائية، وستخفف من المشاعر المتنامية المعادية للولايات المتحدة بين صفوف الشعب الياباني، فضلا عن انها ستسهم في تعزيز موقف المحافظين تجاه الأحزاب الاشتراكية في انتخابات الدايت Diet The(البرلمان) الياباني المقرر إجراؤها في أوائل نيسان ١٩٥٥[٢٢].

الموقف الأميركي من الانفتاح الياباني على الاتحاد السوفيتي

على الرغم من إعلان شيجوميتسو الحفاظ على علاقات مميزة مع الولايات المتحدة لكن الأميركيون شعرو بخطر احتمالية خروج اليابان من دائرة النفوذ الأميركي، وأدركوا أن الحكومة اليابانية عازمة على تطبيع علاقاتها مع الدول الشيوعية عامة والاتحاد السوفيتي خاصة، الأمر الذي شكل تهديداً مباشراً لهم ولحلفائهم في المنطقة، ولمنع ذلك اقترح الرئيس الأميركي دوايت إيزنهاور Dwight D. Eisenhower [٢٣] تخفيف القيود التجارية المفروضة على اليابان مع الصين الشعبية، الأمر الذي قد يؤدي إلى إنعاش اقتصادها ومن ثم إيقاف مطالبتها إعادة العلاقات الدبلوماسية مع الصين الشعبية، لكن ذلك المقترح عارضته كل من وزارتي الخارجية والدفاع اللتان عدّتا الصين الشعبية ذات خطر أكبر من أي قوة أخرى على المصالح الأميركية في الشرق الأقصى، سيما وإنها شاركت بالحرب الكورية عملياً، فضلاً عن دعمها للشيوعيين في الهند الصينية[٢٤]، لذا قدم وزير الخارجية الأميركي جون فوستر دلس John Foster Dulles[٢٥] مقترحاً لاقى قبولاً بين الأوساط السياسية الأميركية ومفاده معارضة أية جهود يابانية لإقامة علاقات دبلوماسية مع الصين الشعبية، والوقوف علنا ضد أية مفاوضات بين اليابان والاتحاد السوفيتي، والعمل على تقويض أية فرص ممكنة للتوصل إلى اتفاق بينهما، وأشار دلس إلى ان المعارضة الأميركية العلنية لإقامة علاقات مع السوفيت ستثير مشاعر اليابانيين، لأن الأميركيون أنفسهم لديهم علاقات دبلوماسية مع السوفيت، وهناك تمثيل دبلوماسي بين البلدين، لكنه اعتقد أن الاتفاق بين اليابانيين والسوفيت أمراً صعب التحقق، وذلك بسبب التناقضات الكبيرة بينهما، سيما في مجال الجزر الشمالية المتنازع عليها بينهما، فالسوفيت – حسب رأيه– سيرفضون أي تنازلات عن هذه الأراضي، في حين ان "أية مفاوضات لا تضمن عودة هذه الجزر لا يمكن ان تفضي إلى نتائج ناجحة لان اليابانيون سوف لن يقبلون نتائجها"[٢٦].

وبناء على ما تقدم، اتبع الأميركيون سياسة حذرة للغاية تجاه التوجهات اليابانية نحو السوفيت، وذلك لأن أي اتفاق بينهما سيمثل هزيمة سياسية وأمنية للأميركيين، سيما ما يخص الجزر المتنازع عليها بين الطرفين، لان الأميركيين سيجدون أنفسهم مجبرين على الدخول في مفاوضات مع الجانب الياباني حول الجزر التي تسيطر عليها القوات الأميركية، وهي أوكيناوا Okinawa وريوكو وبونين، التي كانت تمثل القواعد العسكرية الأميركية الأهم في منطقة الشرق الأقصى[٢٧].

وتنفيذاً للسياسة الأميركية الجديدة أعدت وزارة الخارجية في العاشر من كانون الثاني تقريرا تضمن الخطوط العريضة للموقف الأميركي من محاولات اليابان إقامة علاقات مع الاتحاد السوفيتي[٢٨]. وقد سلمت التقرير إلى الحكومة اليابانية في السادس والعشرين من كانون الثاني، ركزت فيه على عدة نقاط، أهمها التشديد على أن لا تكون المفاوضات مع السوفيت تمهيداً لتطبيع العلاقات مع الصين الشعبية؛ وأن لا يتعارض أي اتفاق بينهما مع بنود معاهدة سان فرانسيسكو للسلام (١٩٥١)، وأن لا يضر اي اتفاق العلاقات الأميركية–اليابانية المتينة بأي شكل من الأشكال؛ وشدد التقرير على ضرورة التشاور بين الجانبين الأميركي والياباني، وعدم اتخاذ أية قرارات منفردة فيما يخص المفاوضات؛ ومن جهة أخرى حدد التقرير المشكلات الأساسية بين السوفيت واليابان من وجهة النظر الأميركية، فأكد أهمية إطلاق سراح جميع المعتقلين اليابانيين في السجون السوفيتية، وعدم جعل هذه المسألة خاضعة للمساومة السياسية، وضمان حق اليابان بالانضمام لمنظمة الأمم المتحدة، وحقها في توسيع مناطق صيد الأسماك، وشدد كذلك على مكافحة شبكات التجسس ووقف بث الدعاية المناهضة للولايات المتحدة في اليابان[٢٩].

أكد الأميركيون ان المشكلة الأكثر أهمية بين اليابان والاتحاد السوفيتي هي الجزر المتنازع عليها، وشدد دلس على دعم بلاده سيادة اليابان على جزيرتي الهابوماي Habomaisوشيكوتان Shikotan، وذلك لأنهما ليستا جزء من جزر الكوريل التي اعترفت الولايات المتحدة بسيادة السوفيت عليها وفقاً لما اقره مؤتمر القاهرة (١٩٤٣) الذي أكد سيادة اليابان على جزرها الرئيسة الأربعة فقط[٣٠] ، ووضع جزر الكوريل وجنوب سخالين South Sakhalin تحت السيادة السوفيتية[٣١]، وأكد ذلك إنذار بوتسدام الذي وجه الحلفاء الى اليابان في السادس والعشرين من تموز ١٩٤٥، والذي أشار إلى ضرورة عودة جميع الأراضي التي سيطرت عليها اليابان بالقوة[٣٢]، فضلاً عن معاهدة سان فرانسيسكو للسلام التي وقعت عليها اليابان في الثامن من أيلول ١٩٥١ التي تنازلت بموجبها عن هذه الجزر[٣٣]، في حين رفض الأميركيون الاعتراف بسيادة اليابان على

جزيرتي كوناشيري Kunashiri وايتروفو Etrofu اللتان كانتا محط خلاف، فادعت اليابان إنهما ليسا جزءاً من جزر الكوريل، في حين أكد السوفيت خلاف ذلك(٣٤).

المحاولات السوفيتية لإقامة علاقات مع اليابانيين

قبل أن يسلم الأميركيون تقريريهم إلى اليابانيين بيوم واحد، استغلت الحكومة السوفيتية إعلان هاتوياما الهادف لإعادة العلاقات الدبلوماسية معها فأرسلت اندريه ديمونتسكي Andrei Ivanovich Demnitsky مبعوثاً خاصاً لها إلى طوكيو حاملاً رسالة لحكومتها عرفت فيما بعد بـ(رسالة ديمونتسكي)(٣٥)، وفور وصوله حاول لقاء شيجوميتسو، الذي رفض مقابلته بحجة انه دخل البلاد دون صفة رسمية، لكن هاتوياما استقبل ديمونتسكي، وأبدى موافقته على ما جاء في الرسالة التي تضمنت تأكيد القيادة السوفيتية على ضرورة الشروع بمفاوضات ثنائية بأسرع وقت، وإنهاء حالة الحرب بين البلدين القائمة منذ عام ١٩٤٥، سيما وان السوفيت لم يوقعوا على معاهدة السلام في سان فرانسيسكو، وأكدت الرسالة أيضا على رغبة القيادة السوفيتية السعي لحل جميع المشكلات العالقة بين البلدين(٣٦).

لم يكن رفض شيجوميتسو مقابلة المبعوث السوفيتي بسبب دخوله اليابان بصفة غير رسمية، وإنما بسبب تطلعاته السياسية، إذ كان يريد الوصول إلى رئاسة الوزراء بأي ثمن كان، ونتيجة لذلك اتخذ موقفاً مراوغا تجاه مسألة المفاوضات مع الجانب السوفيتي، وقد عد جزر الكوريل وجنوب سخالين هي في الأصل أراضي يابانية، وكان هدفه إحراج هاتوياما لأن أي اتفاق مع السوفيت سيزيد من رصيد هاتوياما شعبياً، سيما وان موعد انتخابات الدايت بات قريباً، وللسبب نفسه صرح شيجوميتسو للصحافة اليابانية في الأول من نيسان عن نيته زيارة الولايات المتحدة والتباحث حول إمكانية تعديل المعاهدة الأمنية، التي وصفها بغير المتكافئة، والعمل على عقد معاهدة على غرار معاهدة آنزوس ANZUS (٣٧) ، الأمر الذي دفع دلس إلى توجيه انتقادات لاذعة لتصريحات شيجوميتسو، إذ عدها تصريحات ضارة بالعلاقات الثنائية، وإنها تأتي في الوقت غير المناسب لبحث تعديل المعاهدة، وستعرض القوات الأميركية للخطر، وكان دلس ممتعضاً للغاية من تصريحات شيجوميتسو حتى انه ذهب للقول: "من الخطأ وضع الأسلحة بأيدي قد تطلق النار بالاتجاه الخطأ"، في إشارة منه إلى عدم جدوى مواصلة إعادة تسليح اليابان(٣٨)، وأوعز دلس لاليسون بضرورة إبلاغ شيجوميتسو أنه إذا أصر على المجيء للولايات المتحدة فلا يفاجئ عندما لن يستقبل من الخارجية الأميركية(٣٩).

المفاوضات اليابانية-السوفيتية والموقف الأميركي منها ١٩٥٥- ١٩٥٦

أجريت انتخابات الدايت الياباني بعد تقديم موعدها في السابع والعشرين من شباط عام ١٩٥٥، واستطاع الحزب الديمقراطي من الفوز بها، وانتخب هاتوياما في الثامن عشر من آذار رئيساً للوزراء[٤٠]، وكان لفوزه أثراً في تسريع تنفيذ وعوده الانتخابية التي كان في مقدمتها إعادة العلاقات مع الاتحاد السوفيتي، إذ بدأت المفاوضات بين الجانبين رسميا في الأول من حزيران ١٩٥٥، وتم اختيار السفارة السوفيتية في بريطانيا لتكون مكاناً لإجراء المفاوضات، وقد مثل الجانب الياباني السفير الياباني في بريطانيا شونشيئي ماتسموتو Shunichi Matsumoto[٤١]، وهو احد المقربين من هاتوياما، في حين مثل الجانب السوفيتي يعقوب مالك Yakov A. Malik [٤٢]، الذي كانت تربطه علاقات صداقة قديمة مع ماتسموتو، إذ عمل سفيرا لبلاده في اليابان طيلة مدة الحرب العالمية الثانية، ويبدو ان اختياره كان يعكس مدى رغبة السوفيت من أجل التوصل إلى تسوية مع اليابان، وذلك لإحراج الأميركيين من خلال تأليب الرأي العام الياباني ضد الوجود الأميركي على الأراضي اليابانية[٤٣]، وخلال الاجتماع الأول ناقش الطرفان المشكلات التي تعيق تحقيق السلام بينهما، وبدءو بمشكلة الأسرى، إذ أكد ماتسموتو إلى ان عددهم يفوق الاثني عشر ألف أسير، لكن مالك اعترف بوجود الف أسير فقط ، موضحا ان من بينهم عسكريين متهمين بجرائم حرب، وان إعادتهم لليابان ستتم بعد تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، الأمر الذي رفضه ماتسموتو وطلب إطلاق سراحهم على الفور، ورفض أن تكون قضيتهم خاضعة للابتزاز السياسي[٤٤].

انتهى الاجتماع بين ماتسموتو ومالك دون التوصل إلى أي اتفاق، وعلى الرغم من ذلك بقيت المفاوضات مستمرة لأكثر من شهرين، لكنها فشلت بسبب الموقف السوفيتي المتشدد تجاه قضيتي الأسرى والجزر الشمالية المتنازع عليها، إذ رفض السوفيت التنازل حتى عن جزر الهايو مايس وشيكوتان وعدّوهما جزءاً من جزر الكوريل، الأمر الذي أدى إلى مطالبة الحكومة اليابانية ماتسموتو إنهاء المفاوضات، لكن مالك طلب منه في الخامس من آب عقد اجتماع أخير، وكانت المفاجأة ان السوفيت وافقوا على التنازل عن جزيرتي الهايو مايس وشيكوتان لليابان. الأمر الذي أدهش الوفد الياباني، وتساءل ماتسموتو قائلاً: "ما هو نوع التعويض الذي سيطالبه السوفيت مقابل ذلك التنازل"، وقد وعد ماتسموتو بالرد على مالك بعد التشاور مع حكومته[٤٥].

ولأن السياسة الأميركية كانت تهدف إلى تقويض أية جهود لتطبيع العلاقات السوفيتية–اليابانية، فإنها بدأت تشعر بالقلق تجاه التنازل عن جزيرتي الهايو مايس وشيكوتان، الأمر الذي جعل دلس يتصل بشيجوميتسو من أجل اتخاذ موقف متشدد تجاه السوفيت، ناعتا الموافقة السوفيتية

بالمناورة السياسية، وعارضاً عليه زيارة الولايات المتحدة في اقرب وقت ممكن، وقد استغل شيجوميتسو الفرصة من أجل تحقيق مكاسب سياسية، وذلك بفتح موضوع تعديل المعاهدة الأمنية، عند زيارته التي حدد موعدها في التاسع والعشرون من آب ١٩٥٥[٤٦].

وبدلاً من ان تظهر اليابان مرونة، تصلبت في موقفها، فجاء الرد الياباني في السابع والعشرون من آب ١٩٥٥ مخيباً لآمال السوفيت، الذين كانوا يأملون نجاح المفاوضات بأسرع وقت، لإحراج الولايات المتحدة أمام الرأي العام الياباني، وإجبارها على الدخول بمفاوضات مماثلة حول جزر ريوكو وبونين وأوكيناوا، إذ أكدت الحكومة اليابانية ان الجزر الأربعة (الهايو مايس، وشيكوتان، وكوناشيري، وآيتوفور) جزر يابانية، وإنها لا تعترف بالسيادة السوفيتية على جزر الكوريل وجنوب سخالين، لان تحديد السيادة كان من خلال مؤتمر القاهرة (١٩٤٣) الذي ضم دول الحلفاء التي كان تحارب اليابان، ومن ثم لم تكن اليابان طرفا في تقرير مصير هذه الجزر[٤٧].

وقبل أن يأتي الرد السوفيتي، بدأ شيجوميتسو التحضير للسفر إلى الولايات المتحدة، وقد حرص هاتوياما على أن لا يقوم شيجوميتسو منفردا بمفاوضات مع الجانب الأميركي فأصر على أن يرافقه وزير الزراعة آشيروكونو Ichiro Kono [٤٨] الذي تربطه علاقات وثيقة معه، ونوبوسوكي كيشي Nobusuke Kishi[٤٩] ، الذي كان ينافس شيجوميتسو، وذلك لمراقبة تحركات شيجوميتسو والحيلولة دون عقده أي صفقة سرية مع الأميركيين[٥٠].

وصل الوفد الياباني إلى واشنطن في التاسع والعشرون من آب ١٩٥٥، وفور وصوله عقد شيجوميتسو اجتماعاً مع دلس، تناول فيه سير المفاوضات السوفيتية اليابانية، فبين شيجوميتسو ان المفاوضات لم تصل إلى أية نتائج ايجابية، فاستغل دلس ذلك وشن هجوما قويا ضد السياسة السوفيتية محذراً اليابانيين من ان هدف السوفيت الأساسي هو زعزعة العلاقات الأميركية–اليابانية، قائلاً: "بالرغم من تبنيهم سياسة التعايش السلمي لكنهم ينفقون أكثر من مائة وخمسون ملياراً سنوياً على صناعة الأسلحة، وهذا ما يشكل تهديداً للأمن والسلام العالمي وليس لليابان فقط". وشدد على أهمية إطلاق سراح الأسرى اليابانيين القابعين في السجون السوفيتية لأكثر من أحد عشر عاماً إذ قال: "انها الأساليب المفضلة لدى الشيوعيين". وفي الوقت نفسه أثنى دلس على حيوية السياسة الخارجية اليابانية، مؤكداً دعمه لليابان في مفاوضاته مع السوفيت[٥١].

وفي اليوم التالي عقد اجتماعا بين دلس وشيجوميتسو، أوضح الأخير فيه خطورة الوضع الداخلي في اليابان، وشدد على ان أي تقاعس تجاه تعديل المعاهدة الأمنية سيؤدي ذلك إلى وصول الاشتراكيين والشيوعيين للسلطة، وأشار إلى ان الرأي العام الياباني على الرغم من تأييده للأحزاب

المحافظة، لكنه يشعر أن استقلال البلاد ليس تاماً، وان المعاهدة الأمنية لا تخدم مصالح الشعب الياباني القومية قدر ما تخدم المصالح الأميركية، وشدد شيجوميتسو على تعديل المعاهدة لتكون على غرار المعاهدات الأميركية مع الفلبين وتايوان، لان الظروف التي وقعت فيها اليابان على المعاهدة قد تغيرت، فاليابان كانت في "لحظات ضعف ولم يكن لديها أي قوات دفاعية، أما الآن فقواتها قادرة على الدفاع عن نفسها... وحان الوقت لتعديل المعاهدة"[٥٢]. والجدير بالملاحظة هنا ان اليابان لم تكن بعد قادرة على الدفاع عن نفسها، ولم تزل تعتمد على الحماية الأميركية، فهي لم تكن تملك جيشا حتى تستطيع تولي مسؤولية الدفاع عن أراضيها ضد الأخطار الخارجية التي قد تتعرض لها، لكن اليابانيون حاولوا استغلال الخشية الأميركية من تأثير المفاوضات السوفيتية اليابانية على علاقاتهم باليابان، ومن ثم دفع الأميركيين لتقديم تنازلات بتعديل المعاهدة الأمنية.

رفض دلس محاولات شيجوميتسو لتعديل المعاهدة الأمنية، وشدد على ان اليابان لا تزال تحت التهديد الشيوعي الداخلي والخارجي[٥٣] ، وانتقد حالة الانقسام التي تعيشها الأحزاب المحافظة، تلك الحالة التي حالت دون توحيد موقفها تجاه أي معاهدة أمنية جديدة، وأكد على ان المعاهدة لم تفرض بالقوة على اليابانيين بل جاءت نتيجة تصديق أغلبية أعضاء الدايت عليها، ورفض أيضا القول ان اليابان تمتلك قوات تستطيع من خلالها الدفاع عن نفسها، إذ ان القوات اليابانية لم تصل حتى إلى الحد الأدنى الذي اتفق عليه الجانبين، وهو مائة وثمانون الف مقاتل، مشيراً إلى ان المعاهدة الأمنية يمكن بحثها في المستقبل وفي ظروف أفضل [٥٤].

ساندت وزارة الدفاع الأميركية موقف دلس الرافض لتعديل المعاهدة الأمنية، إذ حضر ممثلين عن الوزارة ذلك الاجتماع وهو روبرسون Walter S. Robertson [٥٥] وردفورد Arthur W. Radford[٥٦] رئيس هيئة الأركان المشتركة، الذي أكد على عدم قدرة اليابان تولي مسؤولية الدفاع عن نفسها، وحث الزعماء اليابانيين على زيادة الميزانية السنوية للدفاع، في حين طرح روبرسون مقترحا لتشكيل لجنة مشتركة تتألف من خبراء عسكريين أميركيين ويابانيين، مهمتها تقييم الوضع الأمني لليابان، ورفع التوصيات لحكومة البلدين. وقد لاقت الفكرة تأييداً من دلس وشيجوميتسو، لكن الأخير طلب ان تكون مهمة للجنة دراسة تحسين المعاهدة الأمنية، الأمر الذي رفضه روبرسون الذي حصر مهمة اللجنة بالمسائل الدفاعية[٥٧].

حاول دلس ان ينهي محاولات شيجوميتسو المتكررة لتعديل المعاهدة الأمنية، فتساءل في حال قبلت الإدارة الأميركية تعديل المعاهدة هل يضمن الجانب الياباني تعديل الدستور، سيما الفقرة التاسعة منه[٥٨]، التي تمنع إرسال القوات اليابانية خارج أراضيها، في حال تعرض القوات الأميركية

في غرب المحيط الهادي للاعتداء؟ وقد فوجئ دلس برد شيجوميتسو الذي أبدى موافقته شرط أن تتعامل المعاهدة الجديدة مع اليابان استنادا إلى أساس الشراكة الدفاعية، وأن يكون استقلال اليابان استقلالاً تاماً، معللاً أن الفقرة التاسعة لا تمنع صراحة إرسال قوات يابانية خارج أراضيها، لكن دلس لم يبد حماساً لعرض شيجوميتسو، وذلك لأنه يدرك أهمية المعارضة الداخلية والخارجية التي قد تنجم عن تعديل الدستور[٥٩].

ونتيجة لذلك تعرض شيجوميتسو إلى انتقادات لاذعة وجهت له من أعضاء الوفد المرافق له، فانتقد كيشي ما وصفه بـ"المبالغة غير المبررة" إزاء الخطر الشيوعي الداخلي من جهة، واستعداد شيجوميتسو لتعديل الدستور من جهة أخرى، وانتقد التوقيت غير المناسب لتعديل المعاهدة الأمنية ورأى انها ليست المشكلة الأساسية في العلاقات الأميركية- اليابانية، وحدد كيشي ثلاث مشكلات رئيسة ذات تأثير مباشر على العلاقات الثنائية، تأتي في مقدمتها المشكلة الاقتصادية، إذ اعتقد انه لا يمكن الحد من الخطر الشيوعي دون العمل على إنعاش الاقتصاد، من خلال فتح الأسواق الأميركية أمام البضائع اليابانية من جهة، وتقديم الولايات المتحدة المساعدات لدول جنوب شرق آسيا مما ينعكس إيجاباً على تجارة اليابان مع هذه الدول. وبخلاف ذلك فان من الطبيعي أن تطالب اليابان بإعادة علاقاتها مع الدول الشيوعية، الأمر الذي يمثل تهديداً لبقاء العلاقات بين البلدين متماسكة وقوية[٦٠] . أما المشكلة الثانية التي أثارها كيشي فهي مسألة وجود القوات الأميركية والعمل على وضع جدول زمني محدد لسحب هذه القوات وبأسرع ما يمكن، لأن وجودها وبأعداد كبيرة أعطى انطباعاً لدى الشعب الياباني أن استقلاله غير تام، الأمر الذي انعكس سلباً على العلاقات الثنائية، وأشار إلى رفض التدخلات الأميركية فيما يخص الميزانية السنوية للدفاع. وكانت المشكلة الأخيرة تتعلق بإطلاق سراح مجرمي الحرب اليابانيين، ورأى ان الوقت قد حان لإطلاق سراحهم قائلا: "ان على الولايات المتحدة اتخاذ موقفاً شجاعاً وتسوية هذه المشكلة وإلى الأبد"[٦١].

كان لانتقادات كيشي أثراً واضحاً في سير المباحثات مع الجانب الأميركي، إذ عقد الاجتماع الثالث بين دلس وشيجوميتسو في الحادي والثلاثون من آب ١٩٥٥، وطرحت المشكلات الثلاثة، ففيما يخص المشكلة الاقتصادية رفض دلس فتح الأسواق الأمريكية أمام البضائع اليابانية تجنباً لإغراق الأسواق الأميركية بالسلع المنخفضة السعر، مشدداً على أن يكون المنفذ الرئيسي للسلع اليابانية هي منطقة جنوب شرق آسيا التي شهدت تطوراً مهما منذ عام ١٩٥٤، إذ بلغت صادرات اليابان إليها (٤٨٠) مليون دولار أي ما يعادل اثنان وثلاثون بالمائة من حجم صادراتها، ومع ذلك وعد دلس بزيادة حجم المساعدات لتلك الدول. وفي الوقت نفسه اتفق دلس وشيجوميتسو على وضع

جدول زمني لسحب القوات الأميركية من اليابان وبغضون ست سنوات، شريطة أن تعمل اليابان بوتيرة أسرع في بناء قواتها العسكرية وزيادة أعدادها[٦٢]. وشدد شيجوميتسو على ضرورة إطلاق سراح المتهمين بجرائم حرب، وعدّها من المواضيع المؤثرة في الرأي العام الياباني. وبالمقابل كان دلس متحفظاً تجاه اتخاذ خطوات سريعة لإطلاق سراح مجرمي الحرب، بسبب معارضة الديمقراطيين الأميركيين الذين سيستغلونها في الانتخابات الأميركية، فضلا عن معارضة بعض المؤسسات المدنية المؤثرة في الداخل الأميركي، التي تعهدهم سبباً في تهديد السلام العالمي، مع الأخذ بنظر الاعتبار أهمية الحصول على موافقة الدول الحليفة للولايات المتحدة[٦٣].

هكذا منيت مباحثات شيجوميتسو في واشنطن بالفشل، إذ انه لم يستطع إقناع دلس لاتخاذ خطوات باتجاه عقد مؤتمر دولي لتحديد مصير جزر الكوريل وجنوب سخالين، فضلا عن انه فشل في الحصول على دعم المطالب اليابانية بالسيادة على الجزر الأربعة، واقتصر الدعم الأميركي على سيادة اليابان على جزيرتي الهايومايس وشيكونان فقط، أما المعاهدة الأمنية فقد رفض دلس تعديلها، ورفض فتح الأسواق الأميركية أمام البضائع اليابانية، ولم يحصل شيجوميتسو على موعد محدد لإطلاق سراح مجرمي الحرب، فكان لذلك الفشل الأثر الكبير على نفوذ وتطلعات شيجوميتسو، لاسيما بعد تسريب المحادثة بينه ودلس التي تعهد فيها بإرسال قوات إلى خارج الأراضي اليابانية بعد تعديل الدستور إلى الصحافة اليابانية، التي شنت حملة انتقادات لاذعة ضده، الأمر الذي أثار سخطاً شعبياً وحزبياً على حد سواء، إذ هاجمت الأحزاب المحافظة والاشتراكية موقف شيجوميتسو[٦٤]. ويبدو ان لكونو وكيشي دوراً مهماً في تسريب المحادثة، وذلك لإضعاف شيجوميتسو سياسياً.

وقبل أن يغادر شيجوميتسو واشنطن وفي الحادي والثلاثون من آب ١٩٥٥ ردت الحكومة السوفيتية على المطالب اليابانية في السابع والعشرون من آب[٦٥] وجاء الرد قاسياً، إذ رفض مالك فكرة عقد مؤتمر دولي خاص بجزر الكوريل وجنوب سخالين، وقال "إذا كانت اليابان تريد التطبيع فليس لها سوى هاتين الجزيرتين [الهايو مايس وشيكوتان]" وأضاف مالك شروط جديدة على أي اتفاق مع اليابانيين، أهمها عدم عسكرة الجزيرتين، وأن تعترف اليابان بالسيادة السوفيتية على جزر الكوريل وجنوب سخالين، وعدم السماح لمرور سفن حربية لدولة ثالثة في بحر اليابان[٦٦].

ونتيجة للرد السوفيتي بدأت الولايات المتحدة بتغيير سياستها تجاه المفاوضات اليابانية–السوفيتية، فأرسل دلس في الثامن عشر من أيلول ١٩٥٥ مذكرة إلى اليسون، تضمنت السياسات الجديدة، إذ أكدت على ضرورة رفض اليابانيين الطلب السوفيتي بمنع السفن الحربية الدخول إلى

بحر اليابان، لان ذلك يهدد مباشرة العلاقات الأميركية–اليابانية، وهو يتنافى مع بنود المعاهدة الأمنية، وحثت المذكرة على عدم اعتراف اليابان ولو ضمنياً بسيادة السوفيت على جزر الكوريل وجنوب سخالين، مع ضمان حق الحكومة اليابانية في إرسال قوات عسكرية إلى جزيرتي هايومايس وشيكوتان لتعزيز سيادتها على هذه الجزر(٦٧). وقد سلمت المذكرة إلى القيادة اليابانية في الثاني والعشرون من أيلول ١٩٥٥، التي تباينت ردود أقطاب الحكومة اليابانية عليها، ففي حين رحب شيجوميتسو بما عده تغييرا ايجابيا في الموقف الأميركي، كان هاتوياما متحفظا، اذ انه لم يكن راغباً بمزيد من التصعيد، الأمر الذي قد يؤدي إلى تعقيد مهمة الوصول إلى سلام دائم مع الاتحاد السوفيتي، مشيرا إلى ان اليابان قد تنازلت عن هذه الجزر وفقاً لمعاهدة السلام، لكن دلس أصر على ضرورة آخذ الحكومة اليابانية بعين الاعتبار التغير الذي طرأ على السياسة الأميركية تجاه اليابان(٦٨).

توحيد المحافظين اليابانيين في حزب واحد وأثره على المفاوضات اليابانية والسوفيتية

بسبب إصرار الولايات المتحدة على تبني السياسة الجديدة توقفت المفاوضات السوفيتية–اليابانية، واستغلت الإدارة الأميركية هذه الظروف ودفعت اتجاه تحقيق أحد أهدافها، وهو تقوية جبهة المحافظين في الساحة السياسية اليابانية، من خلال توحيد الحزبين المحافظين وهما حزب الأحرار والحزب الديمقراطي، إذ كانت تعتقد ان انقسام المحافظين أسهم في تعزيز قوة الأحزاب الاشتراكية التي توحدت قيادتها في الثالث عشر من تشرين الأول ١٩٥٥، وان وصول الاشتراكيين للسلطة سيهدد المصالح الأميركية في منطقة الشرق الأقصى، فضلا عن ان توحيد الحزبين المحافظين يسهم في بلورة موقف موحد تجاه أية مفاوضات مع السوفيت في المستقبل. لذلك مارست الإدارة الأميركية ضغطاً شديداً على الأعضاء البارزين في حزبي الاحرار والديمقراطي للدخول في مفاوضات لتحقيق الاندماج(٦٩).

لم تستغرق المفاوضات بين قيادات الحزبين المحافظين أكثر من شهر واحد فقط، فقد كانت نقطة الخلاف الرئيسة بينهما هو تمسك هاتوياما زعيم الحزب الديمقراطي بالمضي قدماً لعقد معاهدة سلام مع السوفيت، في حين كان أعضاء الحزب الديمقراطي سيما يوشيدا يرفضون تقديم أية تنازلات إقليمية لصالح الاتحاد السوفيتي، لكن الطرفين توصلا إلى اتفاق في الثاني عشر من تشرين الثاني على وثيقة مشتركة عرفت بوثيقة (التكيف العقلاني للعلاقات السوفيتية–اليابانية)، التي أكدت ان أي اتفاق مع السوفيت يجب أن لا يتضمن التنازل عن الجزر الأربعة (أيتوفورو، كوتوشاري، وهايومايس، وشيكوتان)، ويترك مصير الكوريل وجنوب سخالين يتحدد من خلال مؤتمر دولي(٧٠).

وفي الخامس عشر من تشرين الثاني عقد اجتماعا مهما لقيادات الأحزاب المحافظة، اتفق فيه على دمج حزبا الأحرار والديمقراطي بحزب واحد عرف باسم (حزب الأحرار الديمقراطي)، الذي أصبحت لديه أغلبية مطلقة في الدايت، أذ بلغ عدد أعضائه في مجلس النواب ثلاثمائة من مجموع أربعمائة وسبعة وستون نائباً، ومائة وثمانون نائباً في مجلس المستشارين من أصل مائتين وخمسون، لكنهم لم يتفقوا على تسمية رئيس للحزب وترك ذلك حتى نيسان ١٩٥٦، لكن في الثاني والعشرين من تشرين ١٩٥٥ توصلوا إلى انتخاب هاتوياما أميناً عاماً لحزب الأحرار الديمقراطي(٧١).

بناء على وثيقة التكيف العقلاني بدأت مفاوضات لندن الثانية بين السوفيت واليابان في الرابع من كانون الثاني ١٩٥٦، وقد حققت نتائج ايجابية حول عدد من المشكلات بين الجانبين، فأبدى السوفيت مرونة كبيرة في موضوع إطلاق سراح جميع الأسرى اليابانيين، واتفقا على تحديد مناطق صيد الأسماك، وأبدى السوفيت استعدادهم لدعم اليابان في الانضمام للأمم المتحدة، لكن مشكلة الجزر وللمرة الثانية كانت سبباً في تعثر المفاوضات وتوقفها(٧٢).

بقيت المفاوضات اليابانية–السوفيتية متوقفة حتى شهر آذار ١٩٥٦ الذي شهد زيارة دلس لليابان، التي وصلها في الثامن عشر من آذار، وأعلن ان الهدف من الزيارة هو تقديم الدعم السياسي لليابان في مواجهة المطالب السوفيتية، إذ قال "ان على اليابان أن تفكر مرة أخرى أنها قوى عظمى وأن لا تقبل الشتائم السوفيتية". وكان دلس يهدف من وراء ذلك دفع اليابانيين إلى التصلب في المفاوضات بغية فشلها، فضلا عن إقناع اليابانيين للقيام بدور أكبر في الشرق الأقصى يحقق المصلحة الأمنية الأميركية من خلال تعديل الدستور، ومساعدة الأميركيين في مواجهة الخطر السوفيتي، لكن ذلك لم يلق تجاوباً من الزعماء اليابانيين، الذين تذرعوا بعدم استعداد الشعب الياباني لذلك، علاوة على ذلك ان الحزب الاشتراكي الياباني سيستغل ذلك، الأمر الذي يهدد الاستقرار الداخلي. وخلال اجتماع دلس بكونو أثار الأخير مشكلة التهديدات السوفيتية لرسم خط في أعالي البحار يهدف إلى منع الصيادين اليابانيين من الوصول إلى مناطق في شمال المحيط الهادي، وبيّن كونو ان هدف السوفيت الأساسي هو إرغام اليابانيين التوقيع على معاهدة سلام وفقاً لشروطهم، وان هذه الخطوة لها تأثير مباشر على صناعة صيد الأسماك، وقد وعد دلس اتخاذ إجراءات مناسبة في حال أقدم السوفيت على إنشاء الخط، لان ذلك يتعارض مع القانون الدولي(٧٣). وفي اليوم نفسه اجتمع دلس مع هاتوياما الذي طلب منه ممارسة ضغوط دولية على السوفيت من أجل إطلاق سراح الأسرى اليابانيين، لكن دلس أكد له ان السوفيت لن يخضعوا لهذه الضغوط، وسيستخدمون الأسرى من أجل مكاسب سياسية في أي مفاوضات مع اليابان(٧٤).

وقبل أن ينهي دلس زيارته لليابان ضغط السوفيت على اليابان وذلك عندما أصدر خروشوف قراراً يمنع بموجبه الصيادين اليابانيين من الوصول إلى مسافة تبعد خمسة أميال من الحدود السوفيتية، بحجة حماية سمك السلمون المرقط من الانقراض، الأمر الذي أدى إلى خروج مظاهرات واسعة في المدن اليابانية نظمها عمال صيد الأسماك مطالبين الحكومة اليابانية إنهاء حالة الحرب والشروع بمفاوضات تفضي إلى معاهدة سلام بين البلدين، سيما وان اليابان كانت تعول على موسم الصيد لعام ١٩٥٦، إذ قامت ببناء تسعة عشر أسطولاً للصيد، وهو أكبر أسطول ياباني يبنى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية(٧٥).

أسهمت مظاهرات عمال مصايد الأسماك في تحسين الموقف الداخلي لهاتوياما الداعي إلى إعادة العلاقات مع الاتحاد السوفيتي، فأرسل كونو في التاسع والعشرون من نيسان إلى موسكو للبحث في أزمة المصايد بين البلدين(٧٦)، فالتقى وزير الثروة السمكية السوفيتي وأجرى معه مباحثات استمرت حتى التاسع من أيار ١٩٥٦ دون الوصول إلى حل للازمة، الأمر الذي دعا كونو إلى طلب مقابلة رئيس الوزراء السوفيتي بولغانين Nikolai Bulganin (٧٦) الذي التقاه في الرابع عشر من الشهر نفسه، وقد وجه له بولغانين كلاماً حاداً إذ قال: "عندما بلدكم انتصرت بالحرب الروسية–اليابانية سيطرتم على الكوريل وسخالين وعلى حقوق ومصالح مصايد الأسماك، ولكن هذه المرة هزمناكم وعليكم الاستماع لما نقوله". لكن كونوا تجنب الرد بشدة، وذلك بسبب إدراكه ان ذلك سيؤدي إلى تعنت الموقف السوفيتي، وفي نهاية الأمر نجح كونو في التوصل إلى اتفاق يضمن لليابانيين حرية الصيد في مناطق لا تبعد سوى ثلاث أميال عن السواحل السوفيتية وذلك في التاسع عشر من آذار ١٩٥٦، لكن السوفيت اشترطوا عدم دخول الاتفاق حيز النفاذ حتى استئناف مفاوضات السلام التي حددت في الحادي والثلاثون من تموز ١٩٥٦(٧٨).

توجه كونو إلى الولايات المتحدة بعد أن انتهاء محادثاته مع السوفيت في التاسع عشر من آيار، فالتقى دلس وأطلعه على نتائج محادثاته التي وصفها بالشاقة، وأشار إلى ان إثارة السوفيت لمشكلة المصايد كان الهدف منها الضغط على اليابانيين للدخول بمفاوضات سلام معهم، الأمر الذي جعل دلس في موقف صعب، لأنه كان يدرك ان أي رفض لعقد معاهدة سلام مع السوفيت سيؤدي إلى إثارة الرأي العام الياباني، سيما وان المشكلة اتسمت بطابع اقتصادي، وألحقت ضررا بقطاع واسع من الشعب الياباني المعتمدين على الصيد، ومن جهة أخرى فان القبول بعقد معاهدة سلام مع السوفيت سيؤدي إلى اندفاع اليابان نحو عقد معاهدة سلام مع الصين الشعبية، فضلا عن مطالبتهم للأميركيين البدء بمفاوضات حول الجزر اليابانية التي تحتلها القوات الأمريكية(٧٩).

وبناء على ذلك لم يتخذ دلس موقفاً معارضاً لعقد معاهدة سلام مع السوفيت، بعد أن كانت رغبته بالتوصل إلى تسوية مؤقتة، وشدد على ضرورة التزام اليابان بالسياسة الأميركية الرافضة لأي تقارب مع الصين الشعبية، وحذر في الوقت نفسه من عدم الاعتراف بالسيادة السوفيتية على جزر الكوريل وجنوب سخالين، وقد شكل موقف دلس حافزاً مهماً لهاتوياما من أجل الشروع بمفاوضات تنهي جميع المشكلات مع الجانب السوفيتي(٨٠).

أوكل هاتوياما مهمة التفاوض مع السوفيت إلى وزير خارجيته شيجوميتسو الذي وصل موسكو في الحادي والثلاثون من تموز ١٩٥٦، وهو الموعد المقرر لبدء المفاوضات(٨١) وفي اليوم نفسه عقد شيجوميتسو اجتماعاً مع وزير الخارجية السوفيتي ديمتري شيبالوف Dmytri Shipelov (٨٢)، وقد استمرت اللقاءات بينهما حتى العاشر من آب، وكان شيبالوف متشدداً في مناقشاته مع شيجوميتسو، الأمر الذي دفع الأخير للمطالبة بلقاء خروشوف وتم له ذلك في العاشر من آب، لكن خروشوف كان أكثر حسماً تجاه اليابانيين، إذ رفض تقديم أي تنازلات قائلاً "فيما يتعلق بمشكلة الأراضي فليس لدينا نية لتجاوز نقل السيادة على الهايوماس وشيكوتان، لكن موقفنا لا يمكن أن يتغير بشأن الأقاليم". الأمر الذي جعل شيجوميتسو يعتقد انه ليس بالإمكان التأثير على الموقف السوفيتي، وان على اليابان الإسراع في التوقيع على معاهدة سلام على أساس عودة جزيرتي هايومايس وشيكوتان فقط، والاتفاق على إطلاق سراح الأسرى(٨٣).

عاد شيجوميتسو من موسكو في الحادي عشر من آب ١٩٥٦، وفي اليوم التالي عقد مجلس الوزراء الياباني جلسة خاصة لدراسة الخطوات اللازمة لعقد معاهدة سلام مع الاتحاد السوفيتي، وقد أجمع مجلس الوزراء على ضرورة إبلاغ الجانب الأميركي قبل التوقيع على المعاهدة(٨٤)، فكلف هاتوياما وزير الخارجية الذهاب إلى لندن في التاسع عشر من آب التي كان متواجداً فيها دلس للمشاركة في المؤتمر الذي عقد للبحث في أزمة السويس (العدوان الثلاثي)(٨٥)، وفور وصول شيجوميتسو عقد اجتماعاً مع دلس لاطلاعه على نية اليابان التوقيع على المعاهدة، الأمر الذي أثار حفيظة دلس فهدده قائلاً "إذ اتفقت اليابان مع السوفيت بشروط أفضلية فيها للسوفيت، فنحن يمكن أن نطلب نفس الشروط لأنفسنا ... إذا اتفقتم مع الاتحاد السوفيتي على السيادة على كل جزر الكوريل فان الولايات المتحدة ستبقى إلى الأبد في أوكيناوا"، وانتقد شيجوميتسو بشدة لأنه قبل الاتفاق الذي لا يضمن الحد الأدنى لمصالح اليابان وهو عودة الجزر الأربعة–حسب رأيه–، وعدم الاعتراف بسيادة السوفيت على الكوريل وجنوب سخالين(٨٦).

ذهل شيجوميتسو من الرد العنيف لدالاس، لكنه أصر على البقاء في لندن من أجل إقناع الأخير أن المعاهدة فيها بعض البنود التي تخدم المصالح اليابانية[٨٧]، فاجتمع معه في الرابع والعشرين من آب وأشار إلى ان اليابان لا تعارض عقد مؤتمر دولي لتقرير مصير جزر الكوريل، لكن دلس لم يوافق قائلاً "ان المشكلة الإقليمية معقدة، وان أغلب المسؤولين الأميركيين منشغلين بمشكلات أخرى بما في ذلك مؤتمر السويس"، مؤكداً ان السوفيت سيرفضون الحضور لمؤتمر يناقش السيادة على الجزر، وان الحل الوحيد هو التمسك بسيادة اليابان على الجزر الأربعة لأن معاهدة السلام في عام ١٩٥١ لم تؤكد أن كوناشيري وايتورومو هي جزء من الكوريل، فأجاب شيجوميتسو أن السوفيت يدّعون أن سيادتهم على هذه الجزر نتيجة موافقة الولايات المتحدة في مؤتمر القاهرة وإنذار بوتسدام، الأمر الذي رفضه دلس إذ أكد ان الموافقة كانت بسيادتهم على الكوريل وجنوب سخالين فقط[٨٨].

وما أن انتهت المباحثات بين دلس وشيجوميتسو حتى سربت إلى الصحافة اليابانية، التي وجهت انتقاداً حاداً للسياسة الأميركية، إذ عدت ذلك تدخل في شؤون السياسة الخارجية لليابان، فضلاً عن انتقادها للطريقة التي تعامل فيها دلس مع شيجوميتسو التي وجدوا فيها إهانة للشعب الياباني[٨٩] ، الأمر الذي استدعى تدخل السفير اليسون الذي اتصل بوزارة الخارجية الأميركية معرباً عن قلقه من ان الولايات المتحدة ستفقد أصدقائها اليابانيين المعارضين للتطبيع، وان ذلك سيعزز قناعة اليابانيين بتطبيع علاقاتهم مع الصين الشعبية، وان الأفضل لهم عدم التدخل المباشر في سير المفاوضات، وقد صادقت وزارة الخارجية على توصيات اليسون في الثالث من أيلول ١٩٥٦[٩٠].

ونتيجة لما سبق اجتمع دلس في السابع من أيلول مع السفير الياباني في واشنطن، وقد خفض من حدة لهجته المتشددة في محاولة لامتصاص الامتعاض الياباني، فأكد على متانة العلاقات بين البلدين، وان الهدف الأساسي هو تقديم الدعم لليابان في مفاوضاتها مع السوفيت، وليس التدخل في شؤونها فهي دولة مستقلة وذات سيادة، واتهم الصحافة انها حرفت معنى حديثه مع شيجوميتسو، وحاول طمأنة اليابانيين قائلا "ان الولايات المتحدة لن تبقى إلى الأبد في الجزر اليابانية"[٩١]. وفي الوقت نفسه اجتمع اليسون مع شيجوميتسو وسلمه وثيقة كانت قد أعدت سابقاً في وزارة الخارجية الأمريكية، وعرفت بأسم (النقاط الشفهية Oral Points) لان اليسون ردد بنود المعاهدة دون تسليم شيجوميتسو، وتضمنت الوثيقة نقاط محددة هي مساندة الولايات المتحدة لليابان بعقد معاهدة سلام مع السوفيت وإنهاء حالة الحرب، وتأكيدها على عودة الجزر الأربعة باعتبارها تاريخياً جزء من هوكايدو[٩٢].

أهمل هاتوياما وثيقة (النقاط الشفهية)، وأقدم على خطوة جريئة فأذاع بياناً موجهاً إلى الشعب الياباني في الثاني من تشرين الأول ١٩٥٦، أعلن فيه عن نيته زيارة الاتحاد السوفيتي في الثاني عشر من الشهر نفسه وعقد معاهدة سلام معهم، وأشار إلى ان ذلك سيكون لمصلحة العالم عامة ومصلحة اليابان خاصة، إذ ان اليابان تعمل من خلال ذلك على تقريب وجهات النظر بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي، وقد بيّن هاتوياما الفرق بين وجود علاقات دبلوماسية مع الدول الشيوعية وبين قبول أفكارها، وتطرق إلى أهمية المعاهدة بالنسبة لليابان، فشدد على أنها ستضمن انضمام اليابان للأمم المتحدة وهذا سيعزز مكانتها الدولية، وإنها ستنهي معاناة الأسرى في السجون السوفيتية، وستضع حداً لمشاكل مصايد الأسماك[٩٣].

الإعلان الياباني-السوفيتي المشترك والموقف الأميركي منه ١٩٥٦

غادر هاتوياما والوفد المرافق له إلى موسكو في الثاني عشر من تشرين الأول ١٩٥٦، وكان في استقباله رئيس الوزراء السوفيتي بولغانين، وفي اليوم التالي التقى خروشوف وكان الاجتماع التمهيدي بهدف التعارف، وعقد الاجتماع الرسمي الأول في الخامس عشر من تشرين الأول بين هاتوياما وبولغانين[٩٤]، الذي استهل حديثه بالإعراب عن أمله في إقامة علاقات دبلوماسية في إطار صيغة إعلان مشترك، الأمر الذي رحب به هاتوياما، فعرض بولغانين مسودة الإعلان التي كان السوفيت قد أعدوها سلفاً[٩٥].

تألفت مسودة الإعلان من ديباجة وعشرة بنود، أهمها إنهاء حالة الحرب بين البلدين، وإعادة العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، واحترام ميثاق الأمم المتحدة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ودعم السوفيت للمطالب اليابانية بالانضمام إلى الأمم المتحدة، وإطلاق سراح جميع المعتقلين في السجون السوفيتية، وتخلي البلدين عن المطالبة بأي تعويضات، وسريان اتفاقية الصيد الموقعة في آذار ١٩٥٦، ونقل جزيرتي الهايومايس وشيكوتان تحت السيادة اليابانية، والإسراع في عقد معاهدة سلام دائمة، وقد وقع هاتوياما وبولغانين على بنود الإعلان المشترك في التاسع عشر من تشرين الأول ١٩٥٦[٩٦].

بدت الولايات المتحدة ومنذ وصول هاتوياما إلى موسكو وكأنها غير قادرة في التأثير على سير المفاوضات، فلم يصرح أي مسؤول أميركي برفض أو قبول نتائج المفاوضات، الأمر الذي جعل روبرستون ينتقد ذلك الصمت، لأنه يعطي إشارة إلى الداخل الياباني أنها غير راضية عن سياسة هاتوياما ومساندة الفريق المعارض للتطبيع مع السوفيت، لكنه في الوقت نفسه لم يخف قلقه من ان الإعلان سيسرع من المطالب اليابانية للتطبيع مع الصين الشعبية[٩٧]، ونتيجة لذلك أصدرت

وزارة الخارجية الأمريكية بياناً في نهاية شهر تشرين الأول رحبت فيه بالتوقيع على الإعلان الياباني– السوفيتي المشترك وعدته خطوة ضرورية كانت تسعى لها منذ وقت بعيد[٩٨].

بعد توقيع هاتوياما على الإعلان المشترك وقبل عودته إلى طوكيو زار الولايات المتحدة، لكنه لم يتمكن من لقاء إيزنهاور ودلس بحجة انشغالهم بالتحضير للانتخابات الرئاسية، وهذا ما يشير إلى عدم رضا الساسة الأميركيين عن سياسة هاتوياما، ومع ذلك فان كونو تمكن من الاجتماع مع روبرستون، الذي رحب بما توصلت إليه اليابان في مفاوضاتها مع السوفيت[٩٩].

عاد هاتوياما إلى اليابان في الأول من تشرين الثاني ١٩٥٦، وقد تعرض إلى انتقادات شديدة من بعض أعضاء حزب الأحرار الديمقراطي لاسيما المؤيدين ليوشيدا، علاوة على انتقادات الحزب الاشتراكي الذي اتهم حكومة هاتوياما بأنها السبب في تأخير التوصل إلى تسوية مع الجانب السوفيتي، وقد صوت الاشتراكيين في السابع من تشرين الثاني لصالح مشروع الإعلان، وامتنع سبعون نائباً عن التصويت عليه أغلبهم كانوا من مناصري يوشيدا، وبذلك حصل المشروع على أغلبية الثلثين في الدايت، وصادق عليه مجلس المستشارين في الخامس من كانون الأول ١٩٥٦[١٠٠].

وتنفيذاً لبنود الإعلان المشترك وافق مجلس الأمن الدولي بالإجماع على انضمام اليابان عضواً دائماً في الأمم المتحدة في الثامن عشر من كانون الأول ١٩٥٦، وقد مثل الوفد الياباني في نيويورك شيجوميتسو، الذي ألقى خطاباً في الجمعية العامة جاء فيه: "ان اليابان تعتزم أن تؤدي دور الجسر بين الشرق والغرب"[١٠١]. وقد حضي خطابه بترحيب الحاضرين، ومن جانبه أصدر الاتحاد السوفيتي في الثالث والعشرين من كانون الأول مرسوماً أقر فيه العفو العام عن جميع المعتقلين اليابانيين، وكان بينهم عشرون من جنرالات الجيش الإمبراطوري الياباني السابق، وبذلك بدأت مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات اليابانية–السوفيتية بعد قطيعة دامت لأكثر من أحد عشر عاماً[١٠٢].

الاستنتاجات النهائية

في ضوء ما تقدم يظهر واضحاً ان تطبيع العلاقات اليابانية–السوفيتية شكّل هزيمة سياسية كبيرة للولايات المتحدة، التي بذلت جهوداً من أجل منع أي تقارب ياباني مع الدول الشيوعية، إذ عدت ذلك تهديداً لمصالحها الإستراتيجية في منطقة الشرق الأقصى، ومن أهم الأسباب التي أدت إلى هذه الهزيمة هو تزايد الروح القومية لدى الشعب الياباني، الذي عارض سياسة الهيمنة الأميركية على قراره السياسي، وكانت المعاهدة الأمنية هي أحدى مظاهر الهيمنة التي كان يرى فيها اليابانيون أنها وقعت خدمة للمصالح الأميركية، ونتيجة لذلك أدركت الولايات المتحدة أن اليابان تتجه نحو تحرير نفسها من هذه الهيمنة، أما بتحالفها مع الدول الشيوعية أو موقفها على الحياد، وكلاهما يعد

خسارة كبيرة لها، بعد أن عملت على مدى أحد عشر عاماً من أجل المحافظة على اليابان حليفا استراتيجيا لها في المنطقة، وتأكد للأميركيين أن المشكلات بين البلدين ستستمر حتى وان تغير رئيس الوزراء هاتوياما، وان السبيل الوحيد للمحافظة على اليابان هو تعديل المعاهدة الأمنية لعام ١٩٥١ حتى يشعر الشعب الياباني أنه دولته ذات سيادة تامة وغير منتقصة، وحتى لا تتعرض إلى خسائر سياسية اكبر تضر بمصالحها في الشرق الأقصى.

ولم يكن خروج اليابانيون (جزئيا) عن الوصاية الأميركية هو المكسب الوحيد الذي تحقق لليابان من إعادة العلاقات مع الاتحاد السوفيتي، بل أنها حققت مكاسب كثيرة، فهي تمكنت من إعادة جزيرتي الهابومايس وشيكوتان دون الاعتراف بسيادة الاتحاد السوفيتي على جزر الكوريل؛ وتمكنت من حل مشكلة المصايد وبذلك فتح منفذا اقتصاديا مهما لقطاع اقتصادي حيوي؛ وأفرجت عن جميع الأسرى اليابانيين المعتقلين في السجون السوفيتية منذ عام ١٩٤٥؛ وفي المقابل فان السوفيت كان هدفهم من إعادة العلاقات مع اليابان هو خرق الحلف الياباني الأميركي والتأثير عليه سلبا، فضلا عن حالة الضغط التي ستفرض على الحكومة اليابانية للطلب من الأميركيين فتح أسواقهم للبضائع اليابانية، وتعديل المعاهدة الأمنية، وإعادة الجزر اليابانية الواقعة تحت السيطرة الأميركية. لكن بقاء مشكلة جزر الكوريل دون حل حال دون تحسن العلاقات السوفيتية اليابانية وتقدمها.

وقد ارتفع سقف تطلعات اليابانيون بعد توقيعهم الإعلان المشترك مع السوفيت وبدءوا إظهار طموحاتهم الاستقلالية عن الهيمنة الاميركية على القرار السياسي الخارجي الياباني، والخروج من حالة (السور الذي يحمي الشرق من تدفق الشيوعية) وهو الدور الذي رسمه الأميركيين لليابان منذ بداية الحرب الباردة، إلى تأدية دور (الجسر بين الشرق والغرب) –حسب تعبير شيجوميتسو– وهذه انعطافة مهمة، جعلت الأميركيين يفكرون جديا لإيقافها، وذلك بتعديل او استبدال الإطار الأمني الاستراتيجي المتمثل بتعديل المعاهدة الأمنية بين البلدين[١٠٣].

الهوامش

١. وقعت معاهدة عدم اعتداء بين اليابان والاتحاد السوفيتي في موسكو بتاريخ ١٣ نيسان ١٩٤١ تضمنت تعهد البلدين الحفاظ على علاقات سلمية وودية بينهما. وعدم اعتداء احدهما على الجانب الآخر والتزام الحياد في حالة اعتداء طرف ثالث كان من (دولة او عدة دول)، وتعهد الاتحاد السوفيتي بضمان سلامة أراضي منشكوكو وبالمقابل تعهدت اليابان ضمان سلامة أراضي منغوليا الشعبية، وقد ألغى الاتحاد السوفيتي المعاهدة من جانب واحد وأعلن الحرب على اليابان في ٨ آب ١٩٤٥. للتوسع ينظر:

Boris Slavinsky, The Japanese-Soviet Neutrality Pact: A Diplomatic History, 1941-45 translate, Geoffrey Jukes, Routledge Courzon Publishing, (New York, 2003).

٢. اندلعت هذه الحرب بين الإمبراطورية اليابانية والإمبراطورية الروسية في شباط ١٩٠٤ حتى ايلول ١٩٠٥، بسبب صراع استعماري للهيمنة على كوريا ومنشوريا وجنوب سخالين، اثر تغلغل روسيا في تلك المناطق، ورفضها التفاوض مع اليابان لتقسيم مناطق النفوذ. وانتهت الحرب بتوقيع معاهدة بورتسموث التي ضمنت لليابان السيطرة على بورت ارثر. وقد ساعدت هذه الحرب على ان تصبح اليابان قوة عظمى، لانه اول انتصار لدولة اسيوية على دولة اوربية في التاريخ الحديث. للتوسع ينظر:

Pseud Chasseur, A Study of the Russo-Japanese War, William Blackwood and Sons Publishing, (London, 1918).

٣. ترتبط مشكلة هذه الجزر بترسيم الحدود بين البلدين في المحيط الهادئ، وتعود جذور المشكلة إلى ما قبل الحرب الروسية اليابانية ١٩٠٤-١٩٠٥، وتتميز هذه الجزر باعتدال اجوائها ووقوعها في ملتقى التيارات المائية الدافئة والباردة. الامر الذي يجعلها من افضل مصايد الاسماك في العالم. للتوسع ينظر:

James E. Goodby, Vladimir I. Vanon and Nobuo Shimotamai (eds.), Northern Territories and Beyond: Russian, Japanese, and American Perspectives, (Westport, 1995); Kimie Hara, Japan-Soviet/ Russian Relation since 1945 A Difficult Peace, (Nissan Institute/Routledge Japanese Studies), (London, 1998).

٤. عقد مؤتمر يالطا في شباط ١٩٤٥، باجتماع كل من رؤساء الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ورئيس الوزراء البريطاني، اذ عقدوا اتفاقا سريا وافق بموجبه الاتحاد السوفيتي على دخول الحرب ضد اليابان مقابل إبقاء الوضع في منغوليا الخارجية (الجمهورية الشعبية المنغولية) اذ يسيطر الشيوعيون على الحكم دون تغيير؛ إعادة كل الأراضي التي سبق وان استولت عليها اليابان اثر الحرب الروسية اليابانية ١٩٠٤-١٩٠٥، بمعنى استعادة الجزء الجنوبي من سخالين والجزر المجاورة لها بما فيها جزر الكوريل؛ تزود اثنان من خطوط السكك الحديد عبر منشوريا، وهما سكة الحديد الصينية الشرقية وسكة حديد جارين Churian بمخرج إلى ميناء دارين، وتدار من شركة صينية – سوفيتية مشتركة تأسس لهذا الغرض، واعتراف الاتحاد السوفيتي بالسيادة الصينية على منشوريا. وفي المقابل تعهد ستالين بإقامة علاقة صداقة وتحالف مع الصين، وإعلان الحرب على اليابان بعد ثلاثة أشهر من هزيمة المانيا. للتوسع ينظر نص الاتفاق:

Agreement Regarding Japan Between the Leaders of the Three Great Powers-- The United States of America The Union of Soviet Socialist Republics and the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland Signed at Yalta February 11,1945The leaders of the three Great Powers--the Soviet Union, the United States of America and Great Britain, in: The Department of State, Occupation of Japan Policy and Progress, Publication 267, Far Eastern Series 17, U.S. Govt. Print. Office, (Washington, 1946), Pp. 51-53 .

٥. كاظم هيلان محسن، سياسة الاحتلال الأميركي في اليابان ١٩٤٥-١٩٥٢: دراسة في التاريخ السياسي، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١١، ص ٦١-١٠١.

٦. انعقد في سان فرانسيسكو مؤتمر السلام للمدة ٤-٨ ايلول ١٩٥١ اذ وقع في نهايته معاهدة سان فرانسيسكو بين ثمان واربعون دولة من الحلفاء من جهة واليابان من جهة اخرى، في حين رفض الاتحاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا وبولندا التوقيع عليها، وقد تالفت المعاهدة من ٢٧، صادق عليها الدايت الياباني في ٢٦

تشرين الاول من العام نفسه، في حين تاخرت مصادقة الكونغرس الاميركي حتى ١٩ كانون الثاني ١٩٥٢. للتوسع ينظر: المصدر نفسه، ص ٣٢٧-٣٥٣.

٧. المصدر نفسه، ص ٤٥٦-٤٥٧.

٨. شيغيرو يوشيدا: ١٨٧٨-١٩٦٧، ابرز شخصية سياسية يابانية في حقبة الاحتلال الأميركي لليابان. درس الحقوق في جامعة طوكيو، دخل السلك الدبلوماسي عام ١٩٠٦، عمل سفيراً لبلاده في ايطاليا والمملكة المتحدة، أحيل على التقاعد عام ١٩٣٨، سجن لبضعة شهور عام ١٩٤٥ بسبب معارضته للحرب. بعد احتلال اليابان تقلد رئاسة الوزراء لمدتين الأولى ١٩٤٦-١٩٤٧، والثانية ١٩٤٨-١٩٥٤. للتوسع ينظر:

Shigeru Yoshida, The Yoshida Memoirs: The Story of Japan in Crisis, Translated by Kenichi Yoshida, (London, 1961); The Columbia Encyclopedia, Sixth Edition, Columbia University Press, (New York. , 2004), p. 51902.

٩. تفجير البكيني: أجرت الولايات المتحدة في اذار ١٩٥٤ اختبارا لقنبلة هيدروجينية على جزر البكيني اليابانية، وتزامن إجراء الاختبار مع وجود سفينة صيد يابانية قرب جزيرة البكيني، الامر الذي ادى إلى تاثر الصيادين على متنها بالاشعاع النووي، وفي اذار من العام نفسه توفي قبطان السفينة متاثرا بالاشعاع، فادى ذلك إلى غضب شعبي في اليابان انعكس على العلاقات بين البلدين، ولامتصاص زخم التوتر قدمت الولايات المتحدة تعويضات مادية لاسر الضحايا قدرت بمليوني دولار. للتوسع ينظر:

Eisei Ishikawa and David L. Swain, Hiroshima and Nagasaki: The Physical, Medical, and Social Effects of the Atomic Bombings, (New York, 1981), pp.575-576.

١٠. ايشيرو هاتوياما: ١٨٨٣-١٩٥٩، رجل دولة ياباني، حصل على شهادته في الحقوق من الجامعة الإمبراطورية، انتخب عضوا في الدايت الياباني عام ١٩١٥، اصبح وزيرا للتربية عام ١٩٣٣، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية اسس حزب الاحرار وصار امينا عاما له، وبعد ان شملته حملة التطهير التي قامت بها سلطة الاحتلال الاميركي ترك النشاط السياسي، لكنه عاد عام ١٩٥١ بعد ايقاف اجراءات حملة التطهير، وحقق فوزا في انتخابات نيسان ١٩٥٣، الامر الذي شجعه على تاسيس الحزب الديمقراطي عام ١٩٥٤، وانتخب رئيسا للوزراء للمدة ١٩٥٤-١٩٥٦. للتوسع ينظر:

J.A.A. Stockwin, Dictionary of the Modern Politics of Japan, (New York, 2003), p. 108.

١١. هشام عبد الرؤوف حسن، ، تاريخ اليابان الحديث والمعاصر عصري طايشو-شوا، مكتبة الانجلو المصرية ، (مصر، ٢٠٠٣)، ص٢٩٠.

١٢. وقعت المعاهدة الامنية بين الولايات المتحدة واليابان في ٨ ايلول ١٩٥١ وتالفت من خمس مواد، وافقت اليابان في المادة الأولى على استضافة القوات الأميركية، للدفاع عنها ضد الأخطار الخارجية، وسمح للولايات المتحدة بالتدخل في الشأن الداخلي، بناء على طلب صريح من الحكومة اليابانية لإخماد أعمال شغب واضطرابات داخلية واسعة النطاق في اليابان؛ وتعهدت اليابان في المادة الثانية بعدم منح أية حقوق او قواعد او امتيازات لأي طرف ثالث دون موافقة مسبقة من الولايات المتحدة؛ فيما أشارت المواد الثلاث المتبقية إلى القضايا الإجرائية والإدارية المتعلقة بالمعاهدة. للتوسع ينظر نص المعاهدة في:

The U.S.-Japan Security Treaty, September 8, 1951,in: Edwin O. Reischauer, Japan and America Today: A Symposium Based on a Conference on Japanese-American Relations Held at Honolulu under the Auspices of the Institute of Pacific Relations of Hawaii, Stanford University Press, (Stanford, 1953), p. 43.

13. Edward Friedman, The Politics of Democratization Generalizing East Asian Experiences, Westview Press, (Boulder, 1994), p.74.

١٤. نيكيتا سيرغيفيش خروشوف: ١٨٩٤–١٩٧١، زعيم شيوعي ورجل دولة سوفيتي، ولد في مقاطعة كورسك الواقعة على الحدود الفاصلة بين روسيا وأوكرانيا، انتسب إلى الحزب الشيوعي في عام ١٩١٨، حارب إلى جانب الحرس الأحمر أثناء الحرب الاهلية، سافر إلى موسكو في عام ١٩٢٩ حيث تخرج من اكاديميتها الصناعية، انتخب عضواً في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي عام ١٩٣٢، وفي عام ١٩٣٧ عضواً في مجلس السوفيت الأعلى، شارك إلى جانب القيادة السوفيتية في الحرب العالمية الثانية، انتخب في المجلس الرئاسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي عام ١٩٥٢، أصبح رئيساً للاتحاد السوفيتي عام ١٩٥٣، نحي عن جميع مناصبه في عام ١٩٦٤ بسبب أزمة الصواريخ الكوبية للتوسع ينظر:

Konrad Kellen, Khrushchev: A Political Portrait, (New York, 1961); Lincoln P. Bloomfield, Khrushchev and the Arms Race: Soviet Interests in Arms Control and Disarmament, 1954-1964, (Cambridge, 1966); Zhores A. Medvedev, Khrushchev: the rears in power, Columbia University Press , (New York, 1976).

١٥. التعايش السلمي: مفهوم دعا له السوفيت بعد وفاة ستالين ومعناه انتهاج سياسة تقوم على مبدأ قبول تعدد المذاهب الآيديولوجية والتفاهم بين المعسكرين الشرقي والغربي، وتشجيع لغة التفاهم والتعاون بين الامم، واتباع النهج السلمي في حل النزاعات. للتوسع ينظر:

Wilfried Loth (ed.), Europe: Cold War and Coexistence 1953-1965, (London, 2004); Jussi M. Hanhimäki, Containing Coexistence: America, Russia, and the "Finnish Solution", Kent State University Press, (Kent. OH., 1997), PP.137-143.

١٦. مؤتمر جنيف: عقد المؤتمر في مدينة جنيف السويسرية، واشتركت فيه ستة عشر دولة اهمها بريطانيا وجمهورية الصين الشعبية (الشيوعية) والولايات المتحدة وفرنسا والاتحاد السوفيتي، كان الهدف منه توحيد الكوريتين، ووضع حد للقتال في الهند الصينية، لم يحقق المؤتمر نتائج ملموسة فيما يخص الهدف الأول، لكنه استطاع من ايقاف القتال بين فيتنام الشمالية والجنوبية، وكان المؤتمر تمهيداً لانسحاب القوات الفرنسية ومجيء القوات الأميركية. للتوسع ينظر:

Department of State, The Korean Problem at The Geneva Conference, April 26- June 15 1954, U.S. Govt. Print, (Washington, 1954).

17. Kimie Hara, Op. Cit., P. 35.

18. Chao Chuan Leg, Japan and Communist China, Doshisha University Press, (Kyoto, 1958), p.38.

١٩. مومورو شيجوميتسو: ١٨٨٧–١٩٥٧، دبلوماسي ياباني درس الحقوق في جامعة طوكيو الإمبراطورية، عمل قنصلا في عدد من الولايات الأميركية قبل ان يصبح سفيرا لبلاده في الصين للمدة ١٩٣١–١٩٣٢، ثم سفيرا في الاتحاد السوفيتي للمدة ١٩٣٦–١٩٣٨، ثم سفيرا في المملكة المتحدة، وسفيرا في حكومة نانكنغ الصينية المدعومة من اليابان في عام ١٩٤٣، واصبح وزيرا للخارجية للمدة ١٩٤٣–١٩٤٥، كان

من ضمن الذين ادانتهم المحكمة العسكرية الدولية للشرق الاقصى في محاكمات مجرمي الحرب التي قامت بها سلطة الاحتلال وحكم عليه السجن سبع سنوات، لكن افرج عنه عام ١٩٥٠، وعاد ليصبح وزيرا للخارجية للمدة ١٩٥٤-١٩٥٦. للتوسع ينظر:

J.A.A. Stockwin, Op. Cit., p.309; Yoshijiro Umezu, Class- A War Criminals Enshrined of Yasukuni Shrine, China Intercontinental press, 2005, p.55.

20. Chao Chuan Leg, Op. Cit., p.38.

٢١. جون مور اليسون: سياسي أميركي، عمل مساعدا للقنصل الاميركي في مدينة نانكنج الصينية عام ١٩٣٨،تعرض للضرب من قبل احد الجنود اليابانيين على وجهه خلال احتلالها مما ترك اثرا فيه، وعرفت هذه الحادثة بحادثة اليسون، عين سفيرا في اليابان بين عامي ١٩٥٣-١٩٥٧ ،ثم سفيرا في اندونيسيا ١٩٥٨،ثم سفيرا في تشيكوسلوفاكيا بين عامي ١٩٥٨-١٩٦٠ .للتوسع ينظر:

Akira Iriye and Robert A. Wampler, Partnership the United States and Japan 1951-2001, (Tokyo, 2001), p.65.

22. Takahiko Tonaka, The Soviet-Japanese Normalization in 1955-6 and U.S-Japanese Relations, (N.P,1993), P.68.

٢٣. ادوايت ايزنهاور: ١٨١٠-١٩٦٩ ، ولد في ولاية تكساس لعائلة فقيرة، التحق بالكلية العسكرية عام١٩١١ :تخرج منها برتبة ملازم ١٩١٥، اصبح رائدا في الجيش عام١٩٢٦ ،عين قائدا عاما لعمليات الحلفاء في شمال إفريقيا وايطاليا في١٩٤٢، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية رشح نفسه للانتخابات الرئاسية لعام ١٩٥٢ واستطاع الفوز فيها، واصبح رئيس الولايات المتحدة الرابع والثلاثون. للتوسع ينظر:

Joann P .Krieg, Dwight D .Eisenhower, Soldier President, States Man Press green Wood, (NewYork, 1987); Gerad Clarfield, Security With Solvency: Dwight D. Eisenhower and the Shaping of the American Military Establishment, Praeger press, (Westport, 1999).

24. Michael Schaller, The United States and Japan Since the Occupation, Oxford University Press, (New York,1997), PP.85-86.

٢٥. جون فوستر دلس: سياسي اميركي من الحزب الجمهوري، من عائلة سياسية اذ كان حفيد لوزير خارجية اسبق، وابن اخ لاخر، كان من ضمن اعضاء الوفد الاميركي في مؤتمر فرساي ١٩١٩، اصبح مستشارا لوزير الخارجية لشؤون معاهدة السلام مع اليابان ١٩٥٠-١٩٥٢، وكان له الدور الرئيس في التفاوض مع اليابانيين حول بنودها، وقد تولى وزارة الخارجية الاميركية للمدة ١٩٥٣-١٩٥٩. للتوسع ينظر:

Michael A. Guhin, John Foster Dulles: A Statesman and his Times, Columbia university press, New York, 1972.

26. F.R.U.S., Vol. XXIII,, Telegram from Department of State to the Embassy in Japan, Washington, January 10, 1955, P. 4.
27. F.R.U.S., Vol. XXIII, Memorandum of Discussion the 244th of the National Security Council, Washington, April 7, 1955, P. 26.
28. F.R.U.S., Vol. XXIII, Telegram from Department of State to the Embassy in Japan, Washington, January 10, 1955, P. 4.
29. Ibid., P. 8; Takahiko Tanaka, Op. Cit., P. 70.

٣٠.مؤتمر القاهرة: انعقد في ٢٢-٢٦ تشرين الثاني عام ١٩٤٣. واشترك فيه كل من الرئيس الأميركي فرانكلين روزفلت ورئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل والقائد العام للصين شيانغ كاي شيك، وصدر عن المؤتمر بيان ختامي في الأول من كانون الأول ١٩٤٣، أبدى الحلفاء فيه تصميمهم على الضغط بقوة وعلى الجبهات كافة ضد اليابان. وأكد الحلفاء سعيهم لتحرير جزر المحيط الهادي التي احتلتها اليابان في الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨، وكل الأراضي الصينية التي استولت عليها وضمتها، وفي مقدمتها منشوريا وفرموزا (تايوان) والبسكادورز، التي يجب ان تعاد إلى الصين. كما يجب طرد اليابان من الأراضي الأخرى التي كانت تسيطر عليها الولايات المتحدة، وبريطانيا، والصين، التي وقعت تحت الهيمنة اليابانية. وأكد البيان بصورة خاصة على ضرورة تحرير كوريا من الاحتلال والضم الياباني، وان تصبح كوريا دولة "حرة ومستقلة". وعلى اليابان ان تستسلم دون قيد او شرط للحلفاء . للتوسع ينظر نص البيان:

The Cairo Conference United States of America: President Roosevelt China: Generalissimo Chiang Kai-shek United Kingdom: Prime Minister Churchill Statement Released, December 1, 1943, in : The Department of State, Op. Cit., p.51.

31. Ibid.
32. The Berlin (Potsdam) Conference, July 17-August 2, 1945 , in : Francis O. Wilcox, Recent American Foreign Policy Basic Documents 1941-1951, Appleton-Century-Crofts, (New York, 1952), p. Pp. 23-26.
33. F.R.U.S., Vol. XXIII, Memorandum from Assistant legal adviser for far Eastern (Snow) to the director of the Office of Northeast Asian affairs Mc. Clurkin), Washington, February 17, 1955, P. 13.

٣٤.هشام عبد الرؤوف حسن، المصدر السابق، ص٣٤٤.

35. Hara Kimie and Ikegami Masako, New Initiatives for Solving the Northern Territories issue between Japan and Russia: An Inspiration from the Aland Islands, Vol. 17, (Canada, 2007), p.77.
36. Metohide Saito, The "Highly Crucial" Decision Making Model and the 1956 Soviet Japanese Normalization of Relation, publisher, University of Hokkaido (Hokkaido ,1991), P. 153.

٣٧.معاهدة انزوس: وقعت بين الولايات المتحدة واستراليا ونيوزلندا في سان فرانسيسكو في الأول من أيلول ١٩٥١، أصبحت سارية المفعول في ٢٩ نيسان ١٩٥٢، وقد تعهدت الولايات المتحدة بضمان امن الدولتين من أي اعتداء خارجي، وكانت المعاهدة جزء من صفقة سياسية تعاهدت فيها الدول الثلاث على حماية كل منهما للأخرى، وضمنت بها الولايات المتحدة موافقة الدولتين (استراليا ونيوزيلندا) على التوقيع على معاهدة سان فرانسيسكو للسلام مع اليابان. للتوسع في بنود المعاهدة ينظر نصها على موقع وزارة الخارجية الاسترالية:

http://australianpolitics.com/foreign/anzus/anzus-treaty.shtml

38. F.R.U.S., Vol. XXIII, Telegram from the Embassy in Japan to the Department of State, April 2, 1955, P. 23.
39. F.R.U.S., Vol. XXIII, Telegram from Department of State to the Embassy in Japan, April 2, 1955, P. 24.
40. Hugh Borton, Op. Cit., P. 18.

٤١.ماتسموتو تونشيئي: ١٨٩٧–١٩٨٧ ، سياسي ياباني، عمل نائباً لوزير الخارجية في حكومة توجو هايديكي عام ١٩٤٢، ثم سفيراً لليابان في الهند الصينية الفرنسية عام ١٩٤٤، بعد هزيمة اليابان أصبح سفيراً في بريطانيا بين عامي ١٩٥٢–١٩٥٥، للتوسع ينظر:

http://en.wikipedia.org/wiki/Shunichi_Matsumoto

٤٢.يعقوب مالك: ١٩٠٦–١٩٨٠، دبلوماسي سوفيتي، عمل سفيراً لبلاده في الأمم المتحدة بين عامي ١٩٤٨–١٩٥٢، عاد ليشغل منصبه مرة أخرى بين عامي ١٩٦٨–١٩٧٢. للتوسع ينظر:

Victor Israelyan, Inside the Kremlin During the Yom Kippur War, Pennsylvania University Press, (Pennsylvania 1995), PP.49-50.

43. F.R.U.S., Vol. XXIII, Memorandum from the Deputy assistant security of State for far Eastern affairs (Sebald) to the Deputy under secretary of State for political affairs (Murphy), April 20, 1955, P. 31.
44. Takahiko Tanaka, Op. Cit., P. 77.
45. Cursel G. Ismilov, The U.S. Policy towards the Normalization of Soviet-Japanese Relation in 1955-56, (New York, 2000), P. 110.
46. Klaus Larres, The Cold War after Stalin, Death Opportunity for Peace, (London, 2006), P. 26.
47. Cursel G. Ismilov, Op. Cit., P. 111.

٤٨.آشيرو كونو: ١٨٩٨–١٩٦٥، سياسي ياباني بارز، تخرج من جامعة يوسيدا Waseda ، انتخب عضواً في الدايت عام ١٩٣٢، كان من الأعضاء البارزين الذين أسسوا حزب الأحرار الياباني، أصبح وزيراً للزراعة في حكومة هاتوياما ١٩٥٤، أدى دوراً مهماً في تأسيس حزب الأحرار الديمقراطي عام ١٩٥٥، توفي في تموز عام ١٩٦٥. للتوسع ينظر:

J.A.A Stokwin, Op. Cit., P. 104.

٤٩.نوبوسوكي كيشي: ١٨٩٦–١٩٨٧، درس القانون في جامعة طوكيو الإمبراطورية في عام ١٩٢٠، أصبح نائب وزير الصناعة في (حكومة مونشوكو) في منشوريا Manchukuo عام ١٩٣٦، ثم نائبا لوزير التجارة والصناعة في الحكومة اليابانية ١٩٤٠، قبل ان يصبح وزيرا للوزارة نفسها بعد عام واحد في حكومة هيديكي توكو، ثم نائبا لوزير التموين والتسلح للمدة ١٩٤٣–١٩٤٤، إدانته المحكمة العسكرية للشرق الأقصى وحكم عليه السجن مدة ثلاث سنوات وأفرج عنه في عام ١٩٤٨، فاز في انتخابات الدايت عام ١٩٥٣، ليساهم في تنظيم الحزب الديمقراطي ودمجه مع حزب الأحرار عام ١٩٥٥، وتولى وزارة الخارجية للمدة ١٩٥٦–١٩٥٧، كلف بعدها للرئاسة الوزراء الأولى من شباط ١٩٥٧ إلى حزيران ١٩٥٨، والثانية من حزيران ١٩٥٨ إلى تموز ١٩٦٠. للتوسع ينظر:

Peter Duus (ed.), The Cambridge History of Japan , Vol. 6, The Twentieth Century, first published, Cambridge University Press, (New York, 1988), p.160,186; The Columbia Encyclopedia, Op. Cit., p.26728.

50. F.R.U.S., Vol. XXIII, Memorandum of a Conversation of State, August 4, 1955, P. 42.
51. F.R.U.S., Vol. XXIII, Memorandum of a conversation Department of State, August 29, 1955, P. 49.

52. F.R.U.S., Vol. XXIII, Memorandum of a conversation Department of State, August 30, 1955, P. 45.
53. Michael Schaller, Op. Cit., P. 117.
54. F.R.U.S., Vol. XXIII, Memorandum of a conversation Department of State, August 30, 1955, P. 45.

٥٥. والتر روبرسون: دبلوماسي أميركي، التحق بالسلك الدبلوماسي عام ١٩٤٤، اذ عين مفوضا في السفارة الأميركية في الصين، وكان له دور مهم في الوساطة الأميركية بين الشيوعيين والقوميين الصينيين، أصبح مساعدا لوزير الخارجية لشؤون الشرق الأقصى للمدة نيسان ١٩٥٣–حزيران ١٩٥٩.

Philip H. Burch Jr, The New Deal to the Carter Administration, Vol.3, New York, 1980, p.158.

٥٦. ارثر وليام ردفورد: ١٨٩٦–١٩٧٣، عسكري أميركي، تخرج من الأكاديمية البحرية عام ١٩١٦، شارك في الحرب العالمية الأولى، حصل على شهادة في الطيران البحري عام ١٩٢١، وأصبح رئيسا لهيئة الطيران في عام ١٩٤١، ثم نائبا للقائد العام للعمليات البحرية، فقائدا للأسطول الأميركي في المحيط الهادي عام ١٩٤٩، وعينه إيزنهاور رئيسا لهيئة الأركان المشتركة عام ١٩٥٣، واستقال عام ١٩٥٧.

Mark M. Boatner III, Biographical Dictionary of World War II, Novato, 1999, p.443.

57. F.R.U.S., Vol. XXIII, Memorandum of a conversation Department of State, August 30, 1955, P. 45.

٥٨. نص الفقرة التاسعة من الدستور الياباني (نبذ الحرب): "١– التطلع بصدق إلى سلام عالمي قائم على العدل والنظام، وبالحق السيادي الشعب الياباني للأمة ينبذ وللأبد الحرب والتهديد باستخدام القوة أو استخدامها وسيلة لتسوية النزاعات الدولية. ٢– لتحقيق ما ورد أعلاه يتم التخلي عن جميع القوى البرية والبحرية والجوية وجميع أشكال القوى العسكرية، ولن تتمتع الدولة بحق خوض أية حروب". للاطلاع على الدستور الياباني ينظر:

Constitution of Japan, Doc. No.22-3, in: National Diet Library, http://www.ndl.go.jp/en/

59. F.R.U.S., Vol. XXIII, Memorandum of a conversation Department of State, August 31, 1955, P. 46.
60. Ibid.
61. Michael Schaller, Op. Cit., P.118 .
62. F.R.U.S., Vol. XXIII, Memorandum of a Conversation Department of State, August 31, 1955, P. 41.
63. Ibid.
64. F.R.U.S., Vol. XXIII, Telegram from the Embassy in Japan to the Department of State, , September 13, 1955, P. 51.
65. Hara Kimi, New Light on the Russo-Japan Territorial Deputy …, P. 15.
66. F.R.U.S., Vol. XXIII, Memorandum from the Assistant Secretary of State for Far Eastern Affairs (Robertson) to the Secretary of State, September 18, 1955, P. 52.
67. Ibid.
68. F.R.U.S., Vol. XXIII, Telegram from the Embassy in Japan to the Department of State, October 5, 1955, P. 55.
69. Michael Schaller, Op. Cit., P. 118.

70. Yoichiro Sato and Keiko Hirata, Norms, Interests and power in Japanese foreign policy . St. Martin's, (New York, 2008), P. 77.
71. F.R.U.S., Vol. XXIII, Memorandum from the Directory of the Office of Northeast Asian Affairs (Mc. Clurkin) to the Assistant Secretary of State for far Eastern Affairs (Robertson), November 18, 1955, P. 61.
72. Gursel G. Ismailov, The U.S. Policy Toward the Normalization of Soviet-Japanese Relations in 1955-56, Sophia University, (Sophia 2000), P. 113.
73. F.R.U.S., Vol. XXIII, Telegram from the Embassy in Japan to the Department of State, Tokyo, March 18, 1956, P. 70; Michael Schaller, Op. Cit., P. 120.
74. F.R.U.S., Vol. XXIII, Telegram from the Embassy in Japan to the Department of State, Tokyo, March 18, 1956, P. 71.
75. Motohide Saito, Op. Cit, p.134; Hara Kimi, Op. Cit, P. 61.
76. Hugh Borton and Others, Japan Between East and West, (New York, 1957), p.27.

٧٧. نيقولا بولغانين: ١٨٩٥–١٩٧٥، رجل دولة واقتصاد روسي، انضم إلى الحزب البلشفي في عام ١٩١٧، أصبح ضابطاً في الشرطة السرية للحزب عام ١٩١٨، عين مديرا لكهرباء موسكو في عام ١٩٢٧، كان من المقربين لستالين إذ عين نائباً لرئيس الوزراء بين عامي ١٩٣٧–١٩٤١، ثم قائداً للقوات السوفيتية حتى عام ١٩٤٤، فرئيساً لمجلس الوزراء بين عامي ١٩٥٥–١٩٥٨، استقال من العمل السياسي عام ١٩٦٠. للتوسع ينظر:

The Columbia Encyclopedia, Op. Cit., P. 1652.

78. F.R.U.S., Vol. XXIII, Memorandum of Conversation Secretary (Dulles), May 19, 1956, P. 77.
79. Ibid.
80. Takahiko Tanaka, Op. Cit., P. 89.
81. Hara Kimie and Ikegami Masako, New Initiatives for Solving … , P. 79.

٨٢. ديمتري شيبالوف ١٩٠٥–١٩٩٥: سياسي سوفيتي، ينتمي لعائلة عمالية، تخرج من كلية الحقوق جامعة موسكو في عام ١٩٢٦، وتخرج من كلية الاقتصاد عام ١٩٤١، أصبح رئيساً لقسم الاعلام في صحيفة الحزب الشيوعي (البرافدا) ، كان من المقربين لخروشوف الذي عينه وزيراً للخارجية بين عامي ١٩٥٦–١٩٥٧. للتوسع ينظر:

Boris Meissner, The Communist Party of the Soviet Union: Party Leadership Organization and Ideology, (New York, 1965), PP.95-96.

83. Motohide Saito, Op. Cit., P. 138.
84. Ibid., P. 139.

٨٥. ازمة السويس: نشأة بسبب إعلان الرئيس المصري جمال عبد الناصر عن تأميم قناة السويس في ٢٦ تموز ١٩٥٦، ونتيجة لذلك هاجمت كل من فرنسا وبريطانيا و(إسرائيل) الأراضي المصرية في ٢٩ تشرين الأول من العام نفسه، فاحتلت القوات البريطانية والفرنسية مدينة بور سعيد في حين هاجم (الإسرائيليون) صحراء سيناء. وقد عارضت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي الحرب فانسحب البريطانيون والفرنسيون من بور سعيد في ٢٣ كانون الأول ١٩٥٦، في حين لم تنسحب (إسرائيل) من أراضي سيناء حتى مطلع عام

١٩٥٧. للتوسع ينظر: ميسون عباس حسين الجبوري، أزمة السويس والموقف الدولي، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠٠٥.

86. F.R.U.S., Vol. XXIII, Memorandum of Conversation Between Secretary of State (Dulles and Foreign Minister Shigemitsu) Ambassador Aldrich's residence, August 19, 1956, P. 89; Hara Kimi, New Light on the Russo-Japan Territorial deputy, Canberra, 1995, P. 11.
87. F.R.U.S., Vol. XXIII, Telegram from the Secretary of State to the department of State, August 22, 1956, P. 90.
88. F.R.U.S., Vol. XXIII, Memorandum of Conversation Ambassador Aldrich's Residence, , August 24, 1956, P. 92.
89. F.R.U.S., Vol. XXIII, Telegram from the Embassy in Japan to the Department of State, August 30, 1956, P. 95.
90. F.R.U.S., Vol. XXIII, Telegram from the Embassy in Japan to the Department of State, August 30, 1956, P. 98.
91. F.R.U.S., Vol. XXIII, Memorandum of Conversation Secretary (Dulles) Residence, September 7, 1956, P. 702.
92. Motohide Sato, Op. Cit., P. 154.
93. Ibid.
94. Gerald L. Curtis, Japan Foreign Policy after the Cold War, New York, p.278.
95. Takahiko Tanaka, Op. Cit., P. 89.
96. Joint Declaration by The Union of Soviet Socialist Republics and Japan, October 19, 1956, in: Donald C. Hellmann, Japanese Foreign Policy and Domestic Politics: The Peace Agreement with Soviet Union, University of California Press,(California, 1969), Pp. 161-164.
97. Takahiko Tanaka, Op. Cit., P. 90.
98. F.R.U.S., Vol. XXIII, Telegram from the Embassy in Japan to the Department of State, October 23, 1956, P. 104.
99. Takahiko Tanaka, Op. Cit., P. 90.
100. Motohide Sato, Op. Cit., P. 146.

١٠١. للتوسع حول خطاب شيجوميتسو في الجمعية العامة للأمم المتحدة ينظر:

www.un.org/en/ga/64/generaldate/pdf/jp-en.

102. Motohide Sato, Op. Cit., P. 146.

١٠٣. درس الدكتور كاظم هيلان محسن التغييرات التي طرأت على العلاقات الأمنية بين اليابان والولايات المتحدة وذلك بإلغاء المعاهدة الأمنية وتوقيع معاهدة جديدة أطلق عليها اسم (معاهدة الأمن والتعاون المشترك بين اليابان والولايات المتحدة الأميركية) في عام ١٩٦٠، اذ بين ان الأميركيين دخلوا في مفاوضات مع اليابانيين في عام ١٩٥٧، قدموا تنازلات كثيرة في المعاهدة الجديدة خشية ان تقوم اليابان من جانب واحد بإلغاء المعاهدة الأمنية الموقعة عام ١٩٥١. للتوسع ينظر : كاظم هيلان محسن، معاهدة الأمن والتعاون المشترك بين اليابان والولايات المتحدة الأميركية: دراسة تاريخية في ضوء وثائق الخارجية الأميركية ١٩٥٧- ١٩٦٠، مجلة دراسات تاريخية، العدد الحادي عشر، أيلول ٢٠١١، كلية الدراسات التاريخية، البصرة، ص ١-٣٩.